



سكرتارية حكومة الكويت

بيان رسمي

لما كان قانون تنظيم القضاء ، وهو القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩ ، يعتبر نافذا ابتداء من اول نوفمبر سنة ١٩٦٠ *
ولما كان من المتفق عليه مع الحكومة البريطانية انه ابتداء من التاريخ السالف الذكر تكون المحاكم الوطنية المشكلة طبقا للنظام الجديد هي المختصة بنظر جميع القضايا الجزائية بالنسبة الى جميع الاجانب الذين كانوا خاضعين لقضاء محكمة دار الاعتماد ، وهذا ما سبقت الاشارة اليه في البيان الرسمي الصادر من سكرتارية حكومة الكويت في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٠ *

لذلك

تعلمن سكرتارية حكومة الكويت انه ابتداء من اول نوفمبر سنة ١٩٦٠ سيخضع جميع الاجانب المقيمين في الكويت ، ايا كانت جنسيتهم وأيا كان البلد الذي ينتمون اليه ، للقضاء الوطني ولسلطات التحقيق الوطنية في جميع المسائل الجزائية *
وسيمتد اختصاص القضاء الوطني الجديد الى جميع الاجانب الخاضعين لقضاء محكمة دار الاعتماد ، في جميع المسائل المدنية والتجارية في اسرع وقت ممكن بعد صدور التشريعات التي اخذت الحكومة في اعدادها تحقيقا لهذا الغرض *

الكويت اليوم، 23 أكتوبر 1960

أصول الالتزام في القانون المدني الكويتي LECTURE HANDOUT # 15

تطور التشريعات المدنية في دولة الكويت

د. مشاعل عبد العزيز الهاجري
mashael@law.kuniv.edu

قسم القانون الخاص
كلية الحقوق - جامعة الكويت

المحتويات

2	سرد تاريخي
2	دواعي إصدار القانون المدني رقم 67 لسنة 1980
2	اتجاهات القانون المدني رقم 67 لسنة 1980
	ببليوجرافيا

Error! Bookmark not defined.

● سرد تاريخي

1. الفترة منذ قيام الدولة الى 1938: مذهب الإمام مالك (أهل السنة)، مذهب الإمام جعفر الصادق (الشيعة الإمامية/الجعفرية)، لجان الحرف، إضافة إلى بعض الأعراف والعادات السائدة.
2. 1925: المحكمة الملحقة بدار الاعتماد البريطاني (ألغيت في عام 1960).
3. 1938: مجلة الأحكام العدلية (تقنين الدولة العثمانية للفقهاء الحنفي منذ عام 1869).¹

● النهضة القانونية

1. 1940: قانون الغوص الصادر في 29 مايو 1940 (أول قانون عصري في دولة الكويت).
2. 1959: قانون تنظيم القضاء رقم 19/1959 (البداية الفعلية للنهضة التشريعية).
3. 1961: قانون التجارة رقم 2/1961 و قانون تنظيم الالتزامات الناشئة عن العمل غير المشروع رقم 6/1961.
4. القانون المدني رقم 67/1980 (القانون المقارن: القانون المدني الفرنسي، التجربة المصرية).

● دواعي إصدار القانون المدني رقم 67 لسنة 1980

- تعدد (تناثر) مصادر القانون.
- الحاجة إلى نظرية عامة للالتزامات.
- الحاجة إلى مدونة تتضمن تنظيمًا شاملاً لحقوق العينية.

● اتجاهات القانون المدني رقم 67 لسنة 1980

- من حيث الشكل: جاء إخراج القانون متوافقاً و مناهج الصياغة التشريعية الحديثة من حيث إيراد الأحكام العامة في صدر المدونة، و من ثم تقسيمها إلى أقسام/كتب/ أبواب/فصول/فروع/مواد.
- من حيث الموضوع: استمد القانون أحكامه من القانون المقارن و الشريعة الإسلامية على حد سواء، دون التقييد بمدرسة فقهية معينة.

¹ صدرت مجلة الأحكام العدلية في عام 1869 إبان عهد السلطان العثماني عبد العزيز بن محمود الثاني، بعد أن استغرق وضعها سبع سنين ونيف، لتكون أول تقنين مدون و رسمي للفقهاء الإسلاميين. و قد فرض تطبيق المجلة في جميع محاكم الأقاليم الخاضعة للدولة العثمانية، و إن كان التطبيق الأبرز لها قد كان في سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق. و قد كان الهدف من إصدارها هو الخروج بقانون مدني موحد لكافة لولايات العثمانية، لا سيما بعد ظهور القانون المدني الفرنسي عام 1804 و انتشاره في أوروبا بشكل غير مسبوق. و قد تكون الكويت هي البلد الوحيد الذي طبقت فيه "المجلة" من دون فرض. فقد كانت الكويت كياناً مستقلاً ذو سيادة منذ نشأتها فلم تتبع الدولة العثمانية، و إنما طبقت "المجلة" فيها بناءً على رغبة من حاكمها آنذاك، الشيخ أحمد الجابر الصباح، في معرض ترتيبه للأوضاع التشريعية والقضائية للدولة. و قد كان ذلك في فترة انتهاء السيادة العثمانية على البلاد الإسلامية، بل و بعد إلغاء المجلة من تركيا ذاتها. هذا، و وقد بلغت مواد المجلة 1851 مادة متضمنة أحكاماً شرعية لمختلف المعاملات المدنية، قسمت - على غرار نهج القانون المدني الفرنسي - بحسب المواضيع التي تناولتها (كالبيع، الإيجار، الكفالة، و الوكالة و عداها).

• المراجع

1. بدر جاسم اليعقوب، *القانون المدني الكويتي: ماضيه و حاضره* (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1988).
2. صبحي محمصاني، *الأوضاع التشريعية في الدول العربية*، ط 4 (بيروت: دار العلم للملايين، 1981).
3. سليمان المطوع، "لمحات من تطور القضاء و التشريع في الكويت"، *مجلة المحامي الكويتية*، العدد 7، يناير 1974.
4. سليمان المطوع، "لمحات من تاريخ التشريع و القضاء في الكويت"، *مجلة القضاء و القانون* (مجلة دورية تصدر عن وزارة العدل الكويت)، العدد 1، السنة الأولى، ص ص 33-36.
5. محمود عبد الرحمن السيسي، "من المجلة العدلية إلى التشريع الكويتي الحديث"، *المحامي* (تصدر عن جمعية المحامين الكويتية)، السنة 6، مارس 1973.
6. S H Amin, *Legal System of Kuwait* (Glasgow: Royston Publishers, 1991).
7. Abdul-Reda Assiri, *The Government and Politics of Kuwait: Principles and Practices* (Kuwait: Al-Watan Printing Press, 1996).